

محاضرات مقياس : المذاهب الأمنية
السنة أولى ماستر : تخصص دراسات إستراتيجية وأمنية
أستاذ المقياس : الدكتور حوسبن بلخيرات
مدة المحاضرات : 4 أسابيع

*- مراجع مرفقة

الاسبوع الاول (تابع للمنظور الليبرالي للأمن الدولي)

التكامل والامن الدولي

من أكثر المنظرين الذين اهتموا بالتكامل الأمني داخل المنظور الليبرالي هو " كارل دوتش " ، فبالنسبة إليه فان الأمن هو القيمة الأساسية التي تتطور في إطارها كل القيم الأخرى ، بمعنى انه لا يمكن ممارسة أي وظائف اجتماعية بشكل سليم إلا مع توفر البيئة الآمنة ، وعلى هذا الأساس يرى "دوتش" أن الأطر التكاملية تأخذ في النهاية شكل جماعة أمنية والتي يعرفها بأنها مجموعة من الدول يوجد بينها تأكيد حقيقي على أن أعضائها لن يدخلوا في أي قتال مادي مع بعضهم البعض وأنهم سيعمدون إلى تسوية خلافاتهم بطريقة أخرى.

ان هذه الافكار التي طرحها كارل دوتش تتماهى بشكل كبير مع التجربة التكاملية في أوروبا بداية من خمسينيات القرن الماضي حيث كان تحقيق هدف السلام بين الدول الأوروبية هو أحد الاهداف الرئيسية الذي حفز الدول المؤسسة للتجربة التكاملية الأوروبية ، فبالنسبة إلى فرنسا فقد رأت قيام دولة ألمانية مستقلة تماما بما لها من إمكانيات صناعية هائلة أمرا يندر بالخطر فبدت فكرة دمج ألمانيا داخل إطار مؤسسات قوية تضم بالمثل فرنسا والبلدان الأوروبية الأخرى فكرة واعدة بدرجة كبيرة ، كما كان المشاركة في المؤسسات الأوروبية على قدم المساواة قد أعطت ألمانيا إطارا يقيمون فيه علاقات سليمة وبناءة مع العدد المتزايد من الدول الأعضاء الأخرى كما رأت الدول المؤسسة الأربعة

الأخرى (بلجيكا وإيطاليا ولوكسمبورغ وهولندا) أيضا الجماعة الجديدة كوسيلة لضمان السلام عن طريق دمج ألمانيا داخل مؤسسات أوروبية قوية

وقد فرق دوتش بين الاندماج والتكامل ، فالأطر الاندماجية هي الأطر التي تتميز بوجود مركز أعلى لصنع القرار ، و مع ذلك فان هذا النوع من الأطر ليس هو الوسيلة الوحيدة لتجاوز الفوضى الدولية ، وبناءا عليه فرق دوتش بين نوعين من الأطر التكاملية : المجتمعات الأمنية الموحدة والمجتمعات الأمنية المتعددة ، ويتحدد الفرق بين الاثنين من خلال محددتين أساسيين : أما الأول فهو درجة الاستقلالية حيث انه في المجتمعات الأمنية الموحدة تفقد الأطراف استقلاليتها وتمتزج في وحدة سياسية واحدة ، أما في المجتمعات الأمنية المتعددة فتحتفظ الأطراف بسيادتها المستقلة ، أما المحدد الثاني فان في المجتمعات الأمنية الموحدة يكون الهدف هو اكتساب قوة إضافية أي أن الاطراف التي تتوحد يكون هدفها اكتساب قوة أكبر من بقائها منفصلة ، أما في المجتمعات الأمنية المتعددة فيكون الهدف هو حفظ السلام بين تلك الأطراف أي أن خلافاتهم لا تحل إلا بالطرق السلمية ، وبشكل عام يكون المجتمع الأمني الموحد داخل الدولة الواحدة ، أما المجتمع الأمني المتعدد فيكون بين الدول .

وكما سبق ذكره فان كارل دوتش يفرق بين نوعين من المجتمعات التكاملية المجتمع الأمني الموحد ، والمجتمع الأمني التعددي ، وبالنسبة إلى شروط قيام النموذج الأول فيحددها كارل دوتش في: - التطابق المتبادل بالنسبة للقيم الرئيسية المرتبطة بالسلوك السياسي. - توقعات لروابط اقتصادية قوية ومفيدة أو عائد مشترك. - زيادة ملحوظة في الموارد والقدرات السياسية والإدارية على الأقل بالنسبة لبعض الوحدات المشاركة- نمو اقتصادي أعلى على الأقل بالنسبة لبعض الوحدات المشاركة- بعض الروابط الهامة المتصلة الخاصة بالاتصال الاجتماعي عبر الحدود المشتركة للأقاليم المرتقب تكاملها وعبر حواجز بعض الطبقات الاجتماعية الرئيسية داخلها.

- توسيع نطاق الصفوة السياسية داخل بعض الوحدات على الأقل

وبالنسبة للمجتمع الناشئ الأكبر ككل - وجود درجة عالية من سهولة الحركة بين الأشخاص جغرافياً واجتماعياً- تعدد مجالات تدفق الاتصالات والمعاملات المشتركة- وجود بعض أنواع التعويض الكلي عن المكافآت في تدفق الاتصالات والمعاملات بين الوحدات المتكاملة- وجود معدل معقول من تكرار التداخل في أدوار الجماعات بين الوحدات السياسية - وجود قدرة كبيرة متبادلة على التنبؤ بالسلوك.

أما شروط قيام مجتمع امني تعددي فيحددها كارل دوتش في ثلاث

محددات: * - اتساق القيم بين صناع القرار في مختلف الدول المشاركة في هذا النموذج

* - قدرة صناع القرار في الدول المختلفة على التنبؤ المشترك لسلوك بعضهم البعض * -

الاستجابة المشتركة : حيث تكون الحكومات قادة على الاستجابة لما يعترضها من

مشكلات ، في حين أن عوامل تفكك المجتمعات الامنية التكاملية بصورة عامة يجعلها

كارل دوتش يما يلي: * - تزايد الالتزامات العسكرية * - تزايد مشاركة الجماعة التي تتخذ

موقفا سلبيا من التكامل في المؤسسات المشتركة * - تزايد الفروق اللغوية والعرقية * -

حدوث تدهور اقتصادي مفاجئ * - انغلاق النخب السياسية.

وبصورة عامة فان القيمة المضافة التي أحدثها كارل دوتش في التنظير

للتكامل الدولي متعلقة بابتكار مفهوم الجماعات الأمنية ، والذي يتمظهر على المستوى

الإقليمي من خلال : - قدرة المجتمع الأمني التعددي على التدخل عبر أساليب وآليات

دبلوماسية تمنع تسوية قسرية للنزاعات فيما بين أعضائها - هو قدرة المجتمع على تقديم

جبهة عسكرية مشتركة جماعيا ضد فاعل خارجي أو مجموعة فاعلين ، - ضرورة امتلاك

التنظيم الإقليمي الموجود نضوجا مؤسسيا كافيا لتوليد الدبلوماسية المستخدمة لتبديد

المشكلات و الأزمات ، والتي يجب أن تقترن بالإرادة المتبادلة بين الدول الأعضاء لحل خلافاتها على الصعيد التنظيمي ، - امتلاك الدول المكونة للمجتمع الأمني التعددي تصورا مشتركا للتهديد بشأن الفاعلين الخارجيين.

الاعتماد المتبادل والأمن الدولي

الاعتماد المتبادل هو النظام الذي يفترض أن الوحدات متصلة ببعضها

البعض بحيث انه إذا حدث شيء لعنصر فاعل واحد على الأقل في ظرف واحد على الأقل فانه سيؤثر في جميع الفاعلين، وفي دراسة العلاقات الدولية يحمل الاعتماد المتبادل بين الدول بعدين اثنتين: الحساسية والهشاشة. تدل الحساسية إلى الدرجة التي تكون فيها الدول حساسة للتغيرات التي تدور في دولة أخرى. وإحدى الوسائل لقياس هذا البعد هو دراسة ما إذا كانت التغيرات في مجالات معينة (كمعدلات التضخم أو البطالة مثلاً) تختلف بالطريقة ذاتها عبر الحدود الإقليمية. وتدلل الهشاشة إلى توزيع التكاليف التي تتحملها الدول حينما ترد على تغييرات من هذا النوع. وهكذا، قد تكون دولتان متساويتين في الحساسية إزاء ارتفاع أسعار النفط ولكنهما ربما لا تكونان بالهشاشة ذاتها. قد تجد إحداهما أن الانتقال إلى طاقة بديلة أكثر سهولة بالنسبة إليها مما تجده الأخرى، فتقلص بالتالي اعتمادها على النفط.

و الاعتماد المتبادل بالنسبة إلى الليبرالية الكلاسيكية هو أفضل طريقة

لتحقيق الأمن في مقابل المنطق الواقعي المتعلق بتوازن القوة، وذلك من وجهة نظر لبرالية مرتبط بالمحددات التالية :

1- أن الاعتماد المتبادل يشجع الدول على تفعيل إجراءات بناء الثقة

وهي مجموعة من التدابير التي تهدف إلى التأثير على ما يتكون لدى الطرف الآخر من

أفكار إزاء نوايا كل منهم والتي تتوج بإزالة الغموض المتأصل لدى الدول وهي تشمل تدابير المعلومات والاتصالات وتدابير المراقبة والتفتيش، والقيود العسكرية .

2- أن الاعتماد المتبادل يكسر المنطق الهجومى في تفكير الدول من

خلال التركيز على أهمية الارتباط الأمنى وكذلك التمييز الشفاف بين الاستعدادات العسكرية الهجومية والدفاعية .

3- أن الاعتماد المتبادل يتعامل مع الأمن كوحدة لا تتجزأ فإما أن

تحصل دولة معينة على امن مشترك مع الدول الأخرى وان تعيش حالة من انعدام الأمن بشكل مستمر بمعنى أن أي دولة تفكر في الأمن بطريقة منفصلة ستجد نفسها في حالة مستديمة من انعدام الأمن .

4- أن الاعتماد المتبادل يضاعف حجم الاتصالات بين الدول ،

وعنصر الاتصال يخلق حالة أمنية ايجابية من خلال خلق تفاهات أمنية مشتركة.

5- أن الاعتماد المتبادل يدفع الدول إلى الإحساس بحجم الاحتياج

المتبادل والنتيجة الطبيعية للاحتياج المتبادل هي بسط الاستقرار في العلاقة بين الوحدات المختلفة.

6- الاعتماد المتبادل يعني استعداد الدول للتنازل عن جزء من سيادتها

لصالح دعم الاستقرار والأمن.

لكن ربط الليبراليين بين الاعتماد المتبادل والسلام تعرض إلى انتقادات كثيرة

وخاصة تلك التي وجهها أقطاب المنظور الواقعي ومن ذلك :

أ- ان وجود حالة من الاعتماد المتبادل بين دولتين أو أكثر ليست سببا

كافيا لعدم وقوع صراع مسلح بينها فعلى سبيل المثال تحارب المانيا و وبريطانيا في الحرب العالمية الأولى بالرغم من أن كل منهما كان أفضل شريك تجاري للأخر.

ب- الاعتماد المتبادل هو حالة ترابط بين الدول وهذا الترابط مثل ما قد يساهم في نقل الآثار الايجابية بين الدول فانه أيضا قد يساهم في نقل الآثار السلبية وهو ما يفتح الباب للصراعات.

ج- يرى الواقعيون ان العلاقة بين الاعتماد المتبادل والسلام تسير في اتجاه معاكس لما يرى الليبراليون ، ففي حين يرى الليبراليون أن الاعتماد المتبادل هو متغير مستقل ينتج السلام كمتغير تابع فان الواقعيون برون العكس أي أن السلام هو المتغير المستقل الذي يشجع على الاعتماد المتبادل كمتغير تابع.

د- أن الاعتماد المتبادل لا يعني بالضرورة التكافؤ في الاستفادة بين الأطراف المختلفة ففي حالة الاعتماد المتبادل غير المتكافئ فان إحساس الدول بتأثرها أكثر من تأثيرها قد يخلق محفزات قوية للدخول في صراعات.

هـ- أن الاعتماد المتبادل قد يساهم في توسيع الفجوة في موازين القوة بين الدول وهو ما يساهم في خلق الصراعات

و- أن الاعتماد المتبادل مهما كان درجة تأثره في الواقع فانه لا يمكن أن يجعل العوامل الاقتصادية أكثر أهمية من العوامل العسكرية والسياسية وهذه الأخيرة هي محل دائم للصراع

المؤسسات والأمن الدولي

اهتم المنظور الليبرالي أيضا بدراسة العلاقة بين المؤسسات والأمن الدولي وخاصة الجهود النظرية التي قدمتها الليبرالية المؤسسية ، ومن الناحية المبدئية يجب التنويه الى ان مفهوم المؤسسات الدولية اشتمل من مفهوم المنظمات الدولية ، فالمؤسسات الدولية هي مجموعة القواعد والإجراءات الرسمية والعرفية التي تنظم سلوك الفاعلين الدوليين ، ويشمل ذلك التنظيمات الدولية والقواعد القانونية المستقرة في النسق الدولي ، أي أن المنظمات

الدولية ليست إلا شكل من أشكال المؤسسات الدولية وبصورة عامة ترى الليبرالية
المؤسسية أن المؤسسات تملك القدرة على التأثير في السلوك الأمني للدول من خلال :

أ- الالتزامات المؤسسية المفروضة على الدول تقلص من حدة المعضلة
الامنية من خلال ضمان تجنب نزعة الشكل في سلوكها الامني اتجاه بعضها البعض

ب- تساعد المؤسسات على بلورة السلوك الأمني الجماعي بين الدول
وهو ما ينعكس إيجاباً على سلوكها الأمني.

ج- تفرض المؤسسات دور الرقابة على السلوك الأمني للدول وهو ما
يقلص من حدة الإحساس بسياق الفوضى الدولية .

الأسبوع الثاني : التنظير ما بعد الوضعي للأمن الدولي (الجزء الاول :

المنظور النقدي للأمن الدولي - عرض عام -)

بالرغم من انفصال دراسة موضوع الأمن في حقل معرفي مستقل اصطلاح

على تسميته بالدراسات الأمنية ، إلا أن هذا الموضوع حافظ على حضوره المعرفي كموضوع دائم في حقل نظرية العلاقات الدولية ، ومثل ما تم استعرضه في محاضرات سابقة عن التنظير الوضعي للأمن الدولي كما هو مجسد في المنظورات الكبرى المثالية والواقعية والليبرالية ، فإن التنظير ما بعد الوضعي في العلاقات الدولية عبر تصوراته النظرية المختلفة كان له أيضا إسهامات واضحة حول موضوع الأمن ، مع ضرورة ملاحظة أن كل تلك التصورات يربط بينها خيط ناظم متمثل في انتقاد المنظور الواقعي للأمن الدولي باعتباره منظور مهيمن ولكن من زوايا مختلفة .

إن النقطة المركزية التي تنطلق منها المنظور النقدي هي طبيعة النسق الدولي ، حيث يعتبر أقطاب هذا المنظور أن النسق الدولي لديه طبيعة مادية وطبيعة اجتماعية بمعنى أن التغيير في طبيعة النسق الدولي لا ترتبط فقط بتغير موازين القوى كما يرى الواقعيون ، وإنما بتغير الأفكار والأعراف السائدة ، ولذلك فهم يفهمون النسق الدولي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ليس باعتباره تكريس لهيمنة قوة معينة ولكن باعتباره تغير في طبيعة الأفكار المتداولة فأصبحت موضوعات مثل حقوق الإنسان تحتل الأولوية ، وهذا الفهم لبنية النسق الدولي باعتباره يأخذ طبيعة اجتماعية بالإضافة إلى رصد مجموعة من الاختلال في المقاربة التقليدية هم الركينتان الاساسياتان لتصور المنظور النقدي للأمن الدولي حيث وجه هذا المنور جملة من الانتقادات للمنظور الواقعي تعتبر في حد ذاتها ركائز لتصور النقديين لموضوع الأمن .

أ- خلل الفصل بين البيئتين الداخلية والخارجية في التعاطي مع موضوع

الأمن : بالنسبة للنظرية النقدية فان أكبر خلل موجود في التصور الواقعي للأمن هو الفصل المطلق بين تأثيرات البيئة الداخلية والخارجية من خلال تقديس مبدأ السيادة ، فالواقعيون يرون أن الدول عندما تواجه حقائق الأمن الدولي فإنها تتصرف كلها بنفس الطريقة بغض النظر عن مضامين بيئتها الداخلية (باستثناء المراجعات التي قام بها الواقعيون النيوكلاسيك حول هذه الجزئية) ، فتحليل السلوك الأمني للدول عند الواقعيين لا يحتاج الى معرفة طبيعة البيئة الداخلية للدولة ، اما بالنسبة للنقديين فان هذا الفصل بين البيئة الداخلية والبيئة الخارجية هو تمييز مضلل ، و أكبر دليل على ذلك هو فشل الواقعيين في تفسير نهاية الحرب الباردة

فوفقا لمقاييس القدرة الكمية التي يعتمدها الواقعيون لم يكن هناك ما يشير الى قرب انهيار الاتحاد السوفياتي ، أما بالنسبة للنظرية النقدية فان هذا الانهيار باعتباره حدثا امنيا لأنه غير من التوازنات الإستراتيجية العالمية بشكل كلي فان هذا الانهيار مرتبط بتأثيرات البيئة الداخلية من خلال الأفكار الإصلاحية التي طرحها " غورباتشوف " في إطار ما يسمى بالبرويترويسكا بالإضافة الى تزايد تأثيرات حركات المجتمع المدني داخل دول أوروبا الشرقية وبداية تمرداها على الأفكار الماركسية كنمط أساسي للسياسة والاقتصاد ، هذه التحولات الداخلية هي التي أدت من وجهة نظر النظرية النقدية الى انهيار الاتحاد السوفياتي والذي احدث تغيرات عميقة في الأمن الدولي فبالنسبة للنقديين لا يمكن الفصل بين تأثيرات البيئة الداخلية والخارجية في تفسير السلوكات الأمنية للدول.

ب- المقاربة الواقعية مقارنة اختزالية : الانتقاد الآخر الذي وجهه

النقدون للمقاربة الواقعية أنها مقارنة اختزالية تحصر موضوع الأمن في زاوية ضيقة هي أمن الدول فالتحليل الواقعي للأمن الدولي قائم على افتراض وجود وحدة وظيفية بين أمن الدول وأمن مواطنيها بمعنى أن الدولة الآمنة يكون أفرادها آمنون ، لكن النقدون يرون أنه لا يوجد تطابق حتمي بين أمن الدول وأمن الأفراد في حين أن واقع الأمن الدولي يشير إلا أن التهديدات التي يتعرض لها أمن الأفراد قد تكون مصدرها البيئة الداخلية للدولة وليس بيئتها الخارجية.

ج- حول موضوع الأمن : بالنسبة للنقديين فإن الموضوع الأساسي

للأمن الدولي ليس هو المعضلة الأمنية وكيفية التعامل معها وإنما هي الموضوعات التي تعلي من قيمة أمن الفرد بغض النظر عن الدولة التي يوجد فيها ولذلك ليس مهما عند النقديين ان نفهم لماذا تحدث الحرب ولكن الأهم هو استيعاب الآثار الإنسانية للحروب ، بمعنى أن النظرية النقدية تتعامل مع الفرد باعتباره الوحدة المرجعية للأمن الدولي وهذا يتيح من وجهة نظرهم تعميق أكبر لموضوع الأمن بحيث لا يتم ربط دراسة الأمن بوجود الدول فماذا لو أصبحنا نعيش في عالم من غير الدول هل تتوقف دراسة الأمن الدولي ، فدراسة الأمن الدولي عند النقديين يجب أن ترتبط بالوجود البشري في حد ذاته وليس بوجود الدولة التي تعتبر في النهاية مؤسسة من ابتكار البشر قد يحث ان يتخلون عنها في وقت من الأوقات .

د- الفصل بين الجوانب الذاتية والموضوعية للأمن الدولي : أيضا من

الانتقادات التي وجهها النقدون للمقاربة الواقعية هي فصلها المطلق بين الجوانب الذاتية والموضوعية في دراسة الأمن الدولي وهذا ينطبق تحديدا على التهديدات الأمنية التي تعتبر موضوعية بشكل بحت ، بمعنى أن كل التهديدات التي يتم التعامل معها هي تهديدات

واقعة فعليا ، لكن النقديون يرون أن الفصل بين الجوانب الموضوعية والذاتية في دراسة الأمن الدولي هو فصل مضلل لان الكثير من التهديدات الأمنية تخضع لاعتبارات ذاتية بحتة ، فعديد التهديدات الأمنية تسوق موضوعيا على أنها تهديدات فعلية بينما هي تهديدات مصطنعة .

هـ - الثقافة الإستراتيجية : الفهم التقليدي للثقافة الإستراتيجية والأمنية

مرتبط في مجمله بكيفية تطوير نظم التسليح واستخداماتها وتطوير تكتيكات الحروب وهذا ما انتقدته النظرية النقدية ورأت أن التطور التكنولوجي إذا ما تم استغلاله في تطوير الثقافة الإستراتيجية التقليدية فان ذلك سيضعف من الآثار الإنسانية للحروب ولذا فان التطور التكنولوجي يجب أن يستغل في بناء ثقافة إستراتيجية وأمنية في تحرير الفرد من كل ما يمكن أن يسبب له ضررا.

الأسبوع الثالث: التنظير ما بعد الوضعي للأمن الدولي (الجزء الثاني) :

منظورات ما بعد الحداثة، النسوية ، البنائية – عرض عام –)

أولاً- نظرية ما بعد الحداثة والأمن الدولي : تدرج نظرية ما بعد

الحداثة أيضا ضمن الأطر النقدية للمقاربة التقليدية ولكنها تحصر زاوية النقد في نقطة محددة وهي طبيعة العلاقة بين الخطاب والواقع فنظرية ما بعد الحداثة تنطلق من افتراض عام مفاده أن هناك علاقة بين طبيعة الخطاب وطبيعة الواقع بمعنى أن الخطاب السلبي حول موضوع معين يخلق واقعا سلبيا وبالمقابل الخطاب الايجابي يخلق واقعا ايجابيا وهذا ينطبق أيضا على معالجة موضوع الأمن.

فمن وجهة نظر نظرية ما بعد الحداثة فان تصوير الواقعيين لواقع امني

سلبي ليس مرتبط بطبيعة الحقيقية لهذا الواقع ولكنه مرتبط بطبيعة الخطاب حول موضوع الأمن ، بمعنى أن تركيز الواقعيين على خطاب امني سلبي حول موضوع الأمن يركز على مفردات الفوضى والمأزق الأمني هو الذي جعلهم يتبنون تصورا سلبيا لواقع الأمن الدولي فبالنسبة لنظرية ما بعد الحداثة فان المعيار الأساسي للتفريق بين المنظورات المختلفة للأمن الدولي ليس تصوراتها لواقع الأمني ولكن خطابهم حول موضوع الأمن وأيضا فان خلق حالة ايجابية في واقع العلاقات الدولية مرتبط عند نظرية ما بعد الحداثة بالتخلي عن خطاب الواقعيين وتبني خطاب امني ايجابي يقوم على فكر الجماعية ولذا فان آراء أقطاب منظور ما بعد الحداثة يتعاملون مع النخب المنتجة للخطاب الأمني باعتبارها فاعلا أساسيا في دراسة الأمن الدولي ويمكن تلخيص آراء منظور ما بعد الحداثة حول موضوع الأمن فيما يلي :

* - الاختلاف بين المنظورات في دراسة موضوع الأمن لا يتحدد على

أساس تصوراتهم المتباينة لواقع الأمن الدولي ولكن على أساس مخاطبتهم حول موضوع الأمن

* - أن هناك علاقة طردية بين طبيعة الخطاب وبين طبيعة الواقع بمعنى أن

خلق واقع ايجابي مرتبط بتبني خطاب امني ايجابي

* - أن النخب المنتجة للخطاب الأمني هي فاعل أساسي في موضوع

الأمن.

ثانيا- النظرية النسوية والأمن الدولي : تندرج النظرية النسوية أيضا

ضمن المنظورات النقدية للمقاربة الواقعية للأمن الدولي ، ولكنها تركز في نقدها على مفهوم " الجندر " والعمالان المرجعيان في النظرية النسوية حول موضوع الأمن ينسبان الى كل من " جين التشاين " في كتابها " المرأة والحرب " و " جاني تيكنر " في كتابها " الجندر والعلاقات الدولية منظورات أنصار المساواة بين الجنسين لتحقيق الأمن العامي " ، ففي الكتاب الأول تعتبر التشاين أن التنظير لظاهرة الحرب قد صورها بأنها ظاهرة ذكورية بامتياز من حيث : - أن الرجل أكثر ميلا لممارسة العنف من المرأة - أن التصور الواقعي للحرب هو وريث تقليد فكري عريق يربط بين الذكورة والخدمة العسكرية بمعنى أن طبيعة الخدمة العسكرية لا تتناسب إلا مع الخصائص الذكورية.

وترى التشاين أن معالجة ظاهرة الحرب يجب أن ترتبط بالتخلي عن

الخطابات الأسطورية التي تعلي من قيمة الرجل باعتباره هو الطرف المحارب بمعنى أن ظاهرة الحرب لا يجب أن تستغل لتكريس عدم المساواة بين المرأة والرجل وهذا مرتبط من

وجهة نظرها بخلق تصور بديل لمفهوم المواطنة يتيح للمرأة والرجل أن يشتركا في التعامل مع المخاطر الأمنية باعتبارهم مواطنين بغض النظر عن نوع الجنس .

أما الكتاب الثاني فتري " جاني تيكنر " أن العلاقة بين المرأة وموضوعات

الأمن الدولي لا تنحصر فقط في استغلال موضوعات الأمن لتكريس الهيمنة الكورية فقط ، ولكن أيضا بخلق حالة امن ايجابية بمعنى أن تحسن حالة الأمن الدولي مرتبط بإعطاء المرأة لدور اكبر في عملية صنع القرار وتركز " تيكنر " في كتابها على الدول الاسكندنافية التي تعرف تواجد مستمر للمرأة في مواقع صنع القرار وهذا ما يفسر من وجهة نظرها الطبيعة المسالمة للسياسة الخارجية للدول الاسكندنافية.

ثالثا-- المنظور البنائي والأمن الدولي : ينطلق المنظور البنائي في

مقارنته لموضوع الأمن من المرتكزات التالية :

- أن تشكل الظاهرة الأمنية في كل جوانبها لا يعتبر معطى مسبق وإنما

هو نتاج التفاعل الجماعي بين الوحدات ، فالفوضى لا تعتبر سمة بنيوية في النسق الدولي تفرض نفسها باستمرار على سلوك الدول ، وإنما هي سمة خاضعة لسلوك الدول فمثلا تسلك الدول سلوك الغش ضد بعضها البعض مثلما يقول الواقعيين فان الدول أيضا قد تسلك سلوك بناء الثقة اتجاه بعضها.

- أن موضوع الأمن ليس مرتبطا بمعطيات مادية بحتة وإنما بمعطيات

اجتماعية أساسية وهذا ينطبق على تحديد عنصر التهديد سواء من حيث قيمة التهديد أو طبيعة التهديد ، فبالنسبة للبنائيين فان قيمة التهديد لا تتحدد على أساس القدرات فقط ولكن أيضا على أساس التأثير في ادراكات الآخرين ، وكذلك فان طبيعة التهديدات لا تقتصر على العناصر المادية ولكن أيضا ارتباطا بعنصر الإدراك فإدراك الولايات المتحدة لخطورة السلاح النووي عند كوريا الشمالية ليس هو إدراكها لخطورته عند بريطانيا .

- إن ما يحدد السلوك الأمني للدول ليس مصالحها فحسب ولكن هوياتها والهوية من باب التعريف هي الكيفية التي تعرف بها الدولة ذاتها مقارنة بالآخرين بمعنى أن هوية الدولة تتكون من جزئيتين أساسيتين : كيف تعرف الدولة نفسها وكيف تعرف الآخرين لديها.

ان الهوية هي المتغير التحليلي الرئيس عند المنظور البنائي للأمن الدولي ويعتبر البنائيين أن هذا المتغير يساهم في تحديد وتحليل السلوك الأمني للدول من خلال :

أ- أن الهوية هي المعرف بالبيئة الأمنية للدولة : بالنسبة الى النظرية البنائية فان تحديد الدولة لبيئتها الأمنية مرتبط بھويتها وذلك من حيث أولا عندما تعرف الدولة نفسها بطريقة معينة فان مجالها الحيوي في سياستها الخارجية يتوافق مع ذلك التعريف ، وبالتالي فان التركيز سيكون على التحديات الأمنية الموجودة في ذلك المجال الحيوي ، وثانيا أن كل ما يهدد هوية الدولة يتم التعامل معه على انه تهديد امني ، فالقيمة المركزية هنا المعنية بالتهديد هي هوية الدولة ، وثالثا ان تعريف الدولة للآخرين هو الذي يحدد السلوك الأمني اتجاهها .

ب- الهوية كمحدد لطبيعة العلاقات الأمنية : حيث يرى البنائيون أن طبيعة العلاقات الأمنية ترتبط بطبيعة الهوية التي يتم تكريسها في السلوك الأمني ، فإذا كانت الدول تتعامل مع بعضها البعض من منطلق الهوية الجماعية فهذا سيجعلها تعتبر نفسها امتدادات لذواتها وهذا سينعكس بشكل ايجابي على العلاقات الأمنية ، أما إذا كانت الدول تتعامل مع بعضها البعض على أساس الهوية الذاتية فإنها تفكر في بعضها البعض ككيانات مستقلة وهذا ما يفتح المجال أمام العلاقات الأمنية غير المستقرة ، بمعنى أن المعضلة الأمنية التي تحدث عنها الواقعيون ليس معطى ثابت يجب أن تواجهه الدول باستمرار وإنما يرتبط وجوده بطبيعة الهوية السائدة بين الدول.

ج- الهوية كمحفز لنشأة الأحلاف العسكرية : وفي هذا الصدد يفرق

"جيرمي جيز" بين ثلاثة أنواع من الأحلاف العسكرية : الأحلاف التكتيكية ،
الأحلاف التاريخية ، والأحلاف الطبيعية ويعتبر أن الأحلاف الطبيعية تنشأ ارتباطا
بالإحساس بالهوية المشتركة .

د- الهوية و الأدوار الأمنية : قد تكون للدولة ادوار معينة في بيئتها

الإقليمية سواء ادوار إقليمية أو ادوار دولية ويعتبر أقطاب المنظور البنائي أن الهوية تلعب
دورا كبيرا في تحديد طبيعة الدور الذي تؤديه الدولة بصورة عامة بما فيها أدوارها الأمنية
أو ما اصطلح البنائيون على تسميته "بهاوية الدور" .

الأسبوع الرابع : المدارس الأوروبية المعاصرة في الدراسات الأمنية :

عرض عام

ساهمت المدارس الأوروبية المعاصرة بشكل كبير في تطوير التنظير حول موضوع الأمن لا من الناحية الاستمولوجية حيث ساهمت في فصل التنظير لموضوع الأمن عن حقل نظرية العلاقات الدولية ، ولا من حيث المضمون النظري حيث قدمت هذه المدارس تصورات نظرية جديدة بعيدة عن ما هو متداول حول موضوع الأمن في حقل نظرية العلاقات الدولية ، وترتبط المدارس الأوروبية المعاصرة بإسهامات كل من :
أولاً- مدرسة كوبنهاغن : ترتبط هذه المدرسة في الدراسات الأمنية "لمعهد كوبنهاغن" لدراسات السلام ، ومن أشهر المنتسبين الى هذه المدرسة : "باري بوزان" ، "أولي وايفر" ، "ياب دي وايلد" ، "مولتن كلستروب" ، "لين هانسن" ، "واسهامات" هذه المدرسة في مجال الأمن الدولي تمحورت حول تطوير ثلاث اطر رئيسية :

أ- مقاربة الأمن المجتمعي : طرح مفهوم الأمن المجتمعي ابتداءا في كتاب باري بوزان " الشعب ، الدولة ، الخوف " سنة 1981 لكن طرح هذا المفهوم في هذا المؤلف لم يتم في إطار مقاربة نظرية متكاملة بقدر ما كان في إطار لفت الانتباه الى توسع أبعاد الأمن القومي للدول والذي لم يعد مرتبط بالعامل العسكري لوحده بل أصبح يشمل كما طرح باري بوزان أربع مجالات إضافية : الأمن السياسي وموضوعه استقرار النظم والحكومات ، والأمن الاقتصادي وموضوعه الحفاظ على الموارد ومستوى الرفاه ، والأمن البيئي وموضوعه الحفاظ على البيئة كأساس تتوقف عليه كل الأنشطة البشرية ، ثم الأمن المجتمعي وموضوعه قدرة المجتمعات على حماية هويتها ووحدها.

لكن العمل النظري المرجعي الذي تناول مقارنة الأمن المجتمعي كان سنة 1993 وهو مؤلف مشترك بين باري بوزان وأولي وايفر وهو المؤلف الموسوم " الهوية ، الهجرة / جدول أعمال الأمن الجديد في أوروبا " وقد تصادف توقيت إصدار هذا المؤلف مع التحولات العميقة في الأمن الأوروبي خاصة ما يتعلق بتفجر النزاعات الاثنية في دول أوروبا الشرقية بالإضافة الى تزايد معدلات الهجرة الى القادة الأوروبية بشكليها النظامي وغير النظامي .

إن الإضافة المهمة التي قدمها هذا المؤلف حول فكرة الأمن المجتمعي تتمثل في نقل هذه الفكرة من مجرد لفت الانتباه الى توسع أبعاد مفهوم الأمن القومي الى بناء مقارنة نظرية شاملة حول فكرة الأمن المجتمعي تفصل هذا المفهوم في مستوى تحليلي مستقل .

إن بناء مقارنة الأمن المجتمعي قائمة على تقنية التركيب النظري حيث استلهمت مقارنة الأمن المجتمعي من خلال التركيب بين أكثر من مقارنة نظرية فمن عند النقديين تم استلهما فكرة فك الارتباط التعسفي بين مفهوم الأمن ومفهوم الدولة بمعنى ان الدولة لم تعد هي الموضوع الوحيد لدراسة موضوع الأمن وتقتصر مقارنة الأمن المجتمعي بدلا من ذلك " المجتمعات " كوحدة تحليل رئيسية .

أما من عند الواقعيين فقد استلهمت مقارنة الأمن المجتمعي فكرة المعضلة الأمنية فمثلا أن هذا المتغير التحليلي يفسر عند الواقعيين بشكل كبير النزاعات على المستوى الدولي ، فانه بالنسبة لمقارنة الأمن المجتمعي يمكن تكييفه لتفسير النزاعات الداخلية أيضا ، فإذا كانت المعضلة الأمنية على المستوى الدولي تتأثر بشكل كبير بفكرة الفوضى الدولية اي عدم وجود سلطة مركزية تقيد سلوك الدول ، فانه بالنسبة لمقارنة الأمن المجتمعي فان المعضلة الأمنية المجتمعية تنشا من انخيار السلطة المركزية داخل الدولة.

ففي حالة حدوث هذا الأختيار فان المعضلة الأمنية المجتمعية تنشأ بشكل

الي من خلال اندفاع الجماعات المجتمعية المختلفة تشكيل ما تسمى بحدود التقسيم حيث يفكر أفراد الجماعات الاجتماعية الفرعية داخل مجتمع معين ليس فقط في إعلان الولاء لجماعاتهم ولكن أيضا في إقصاء أفراد الجماعات الأخرى وقد تحدث المعضلة الأمنية المجتمعية عن طريق تدخل طرف خارجي يحفز الحالة النزاعية بين الجماعات المختلفة.

ومن عند البنائين استلهمت مقارنة الأمن المجتمعي قيمة مفهوم الهوية فهوية المجتمعات هي القيمة الأساسية المعرضة للتهديد وقد تم تبرير ذلك على اعتبار ان الهوية هي الخاصية الأهم في المجتمعات ، فالهوية تصف المجتمع الذي يتشكل من خلالها ، وقد تمحورت ما يسميه باري بوزان ، واولي وايفر بتهديدات الأمن المجتمعي بشكل كبير حول مفهوم الهوية حيث تم حصر هذه التهديدات فيما يلي :

*- المنافسة الأفقية : وتعني اندفاع جماعة اجتماعية معينة الى فرض

هويتها على الجماعات الاجتماعية الأخرى

*- المنافسة العمودية : وتعني فرض الاندماج على جماعة اجتماعية

معينة في هوية اجتماعية أعلى منها

*- الهجرة : وتأثيراتها على هوية المجتمعات المستقبلية .

*- التهجير : وما قد يرتبط بالتطهير العرقي وتغيير التركيبة المجتمعية

لقد تعرضت مقارنة الأمن المجتمعي الى انتقادات عديدة منها : أن باري

بوزان اكتفى بالتأكيد على المجتمعات وليس الدول هي التي تقوم بتعريف المهيدات ،

لكنه لم يقدم إسهما واضحا حول الكيفية التي تهدد بها الهوية أو متى يعتبر سلوك معين

مهتدا لهوية المجتمعات ، بالإضافة إلى أن هوية المجتمعات هي حصيلة التفاعل بين الجماعات الاجتماعية المختلفة وقد يظهر ان تهديد هوية جماعة معينة لا يعتبر بالضرورة تهديد لهوية الجماعات الأخرى .

ب- مقارنة مركب الأمن الإقليمي : طرحت مقارنة مركب الأمن

الإقليمي في اللحظة المباشرة لنهاية الحرب الباردة ، وتستند هذه المقارنة بشكل عام الى :
- انه بعد نهاية الحرب الباردة انتفى التنافس على تشكيل بنية النظام الدولي بين القوى الكبرى حيث تحول النظام الدولي الى شكل أحادي القطبية ، وبناءً عليه تراجعت قيمة النسق الدولي كمستوى للتحليل ، وقد أدى ذلك الى انفتاح مقارنة مركب الأمن الإقليمي على المستوى الإقليمي كمستوى أساسي للتحليل ارتبطاً من جهة أخرى بتزايد أهمية النظم الإقليمية في السياسة العالمية .

- تقوم مقارنة مركب الأمن الإقليمي على افتراض أن الأمن ظاهرة علائقية أي يستحيل أن نفهم امن وحدة دولية معينة بمعزل عن علاقاتها مع الوحدات الأخرى .

- يعرف مركب الأمن الإقليمي على انه مجموعة من الدول التي ترتبط اهتماماتها الأمنية الأساسية مع بعضها البعض بشكل وثيق لدرجة أن أوضاعها الأمنية الوطنية لا يمكن بحثها واقعياً بمعزل عن بعضها البعض ومقارنة " مركب الأمن الإقليمي " ليست مقارنة يمكن تطبيقها على أي مجموعة من الدول ولكن تطبق على مجموعة الدول التي تمتلك درجة عالية من الاعتماد المتبادل مشكلة سلسلة مترابطة من الأقاليم الأمنية المتجاورة .

- إن مقارنة الأمن الإقليمي هي مقارنة تفسيرية نستطيع من خلالها تفسير واقع الأمن الإقليمي في نظام إقليمي معين ، وفي نفس الوقت هي مقارنة تكوينية نستطيع من خلالها بناء نظام إقليمي .

- يقوم مركب الأمن الإقليمي على أربع عناصر رئيسية : طبيعة القطبية السائدة داخل نظام إقليمي معين - القوى الفاعلة ودورها السلوكي نحو تحديات الإقليم ومتطلباته الأمنية - مستوى التجانس الأمني بين الوحدات - منطق تقييد القوة في سلوك الوحدات اتجاه بعضها البعض .

- ترى مقارنة مركب الأمن الإقليمي أن التهديدات الأمنية الموجهة لنظام إقليمي معين لا تنحصر بسياسات القوى الكبرى اتجاه ذلك الإقليم كما كان سائدا في النظرة التقليدية ولكن تشمل أربع عناصر أساسية تغطي البيئات الداخلية والإقليمية والدولية : - الظروف المحلية لدول الإقليم في جميع المجالات - طبيعة العلاقات بين الدول التي تشكل مركب امن إقليمي - العلاقة بين الإقليم والأقاليم المجاورة له - دور القوى العالمية في المركب .

ج- مقارنة الامننة : تشير مقارنة الامننة الى ان هناك ظروف محددة في

الدول تدفع فواعل معينة لتبني خطاب يصور قضية معينة على أنها قضية أمنية ، وتقوم مقارنة الامننة على الربط بين البنية الخطابية وتشكيل الفعل الأمني ، إذ يتم تحديد مشكلة معينة وتحويلها عن طريق الخطاب الى قضية أمنية وبذلك تكون الأمن عند مقارنة الامننة هو فعل خطابي أو نتاج البنية الخطابية وهذا مرتبط بقوة مضمون الكلام الذي يحول رهان اجتماعي معين الى مشكلة أمنية وبالتالي التعامل معه بطريقة مختلفة عن الرهانات الاجتماعية الأخرى.

ويرى منظرو مقارنة الامننة انه عادة ما تترتب على عملية الامننة مجمعة

من الإجراءات الاستثنائية التي تنقل قضية معينة من مجال السياسة العادية الى مجال

سياسة الطوارئ ، ويرى أقطاب نظرية الامنة أن هذه العملية تحتاج الى ثلاث عناصر أساسية :

أ- وجود قضية معينة يتم تصورها على انه تحولت الى " تهديد " في ظل ظروف استثنائية يمر بها المجتمع والدولة .

ب- وجود فاعل يطلق عملية الامنة ويكون قادرا على بناء وصياغة خطاب يؤطر عملية الامنة.

ج- لن يحظى هذا الخطاب بتأييد قطاعات متعددة في المجتمع على نحو يضفي المشروعية على الإجراءات المرافقة لعملية الامنة .

وتتأثر ديناميكية عملية الامنة بشكل عام بما يلي :

*- تحديد الكيان المرجعي المعني بتأثيرات التهديدات وما إذا كان الأمر يتعلق بالمجتمع كله او بجزء منه.

*- مكانة الفواعل المسؤولة عن صياغة خطاب الامنة في المجتمع

*- الفواعل الوظيفية التي تؤثر في القرارات المتعلقة بعملية الامنة وتنفيذها.

*- مدى قوى مضمون الخطاب المتعلق بالامنة

ثانيا- مدرسة ابرسويث : ساهمت مدرسة ابرسويث بشكل كبير في تطوير

مفهوم الأمن في العلاقات الدولية بحيث صار مفهوم الأمن مرادفا لمفهوم " التحرر " أو "

الانعتاق " بحيث صار مفهوم الأمن يعني تحرير البشر من كل ما يمكن أن يشكل يهم

ضرا ويهدد حياتهم ، ويمكن بصورة عامة تلخيص أفكار مدرسة ابرسويث في ما يلي :

أ- أن مفهوم الأمن صار مرادفا لمفهوم الانعتاق بحيث يترافق هذا المفهوم

مع تحرير الانسان من كل أنواع القيود التي يمكن أن يتعرض لها.

ب- أن الوحدة الأساسية المعنية بموضوع الأمن ليست الدول ولا

المجتمعات ولكن الفرد

ج- أن مفهوم الامن لم يعد منتجا من منتجات القوة ولكن منتجا من منتجات التحرر .

ثالثا - مدرسة باريس : تصنف مدرسة باريس بشكل عام ضمن الدراسات الأمنية النقدية ا من حيث التركيز على التهديدات الأمنية غير التقليدية ، وقد قدمت هذه المدرسة إضافات نظرية في حقل الدراسات الأمنية مرتبطة بثلاث مفاهيم أساسية :

أ- مفهوم الحقل الأمني : لا تؤمن مدرسة باريس بالانفصال بين المجالين الأمني الداخلي والخارجي بل تعتقد أن العولمة التي ساهمت في صنع بيروقراطيات أمنية عابرة للحدود ساهمت أيضا في إعادة تعريف المجال الأمني الذي أصبحت تتداخل فيه المجالات الداخلية والخارجية .

ب- الحقيقية الأمنية عبر الوطنية : يرى أنصار مدرسة باريس أن الحقيقة الحقيقية الأمنية تتبلور في إطار الحقل الأمني الذي اكتسب خصائص جديدة ، بحيث أصبح تحديد الحقيقة الأمنية (وخاصة ما يتعلق بتعريف ماهية التهديد الأمني) محل نقاش وسجال بين مختلف الفواعل الموجودة في الحقل الأمني .

ج- الشرطة الدولية : اهتمت مدرسة باريس أيضا بظاهرة الشرطة التي لم تعد حكرا على المجال الداخلي للدولة بل أصبحت لها امتدادات دولية من خلال خلق روابط بين الأجهزة الشرطة للدول لمكافحة التهديدات المعاصرة .

وبصورة عامة فان مدرسة باريس تؤمن بما يلي في إطار التحليل الأمني :

1- ان الاستقرار السياسي للحكومات هو من أكثر القيم المعنية

بالتهديدات الأمنية المعاصرة ، أي مدرسة باريس تؤمن أن هذه التهديدات لا تؤثر على الأفراد والمجتمعات بقدر ما هي موجهة ضد الاستقرار السياسي للحكومات .

- 2- أن أفضل طريقة للتعامل مع القضايا الأمنية هو التعامل معها على أنها شاط حكومي محض مع مراعاة التداخل بين المجالين الداخلي والخارجي في إطار الحقل الأمني العام.
- 3- أن احتكار المعرفة الأمنية يجب أن يكون لصالح البيروقراطيات الأمنية وان الفواعل الموجودة ضمن هذه البيروقراطيات هي الفواعل الأمنية الرئيسية .